

ما حكم السعي الذي يأخذه الوسيط بين البائع والمشتري ؟

وليد السعيدان

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ وليد بن راشد السعيدان حفظه الله. يقدم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. يقول السائل ما حكم السعي الذي يأخذه الوسيط بين البائع والمشتري ؟ الحمد لله هذا لا بأس به ان شاء الله. وقد جرت وقد جرت عادة - [00:00:00](#) وعرفهم بل العادة الجارية في البلد على تقرير هذا. فإذا سعى الإنسان في تيسير الوصول إلى المطلوبة ودل عليها غيره فان له الحق نظاما وعرفا في اخذ شيء من مال السعي. والمعروف - [00:00:20](#) لا بد ان يعمل به ما لم يكن متعارضا مع شيء من ادلة الشرع. لأن المتفق عليه ان العادة محكمة المتفق عليه ان المعروف عرفا بين التجار كالمشروط بينهم. فإذا توسط احد بين البائع والمشتري في في تقرير وجهاء - [00:00:40](#) النظر حتى تتم البيعة فقد جرى العرف والنظام ان له حقا في هذا المال اي في مال البيعة. وقد جرى العرف ان الذي يدفع السعي هو المشتري. وقد جرى العرف كذلك ان مال السعي هو اثنان ونصف في المئة الا اذا كان هناك شرط - [00:01:00](#) فيعمل حينئذ بالشرط لأن المتفق عليه ان المسلمين على شروطهم. فإذا اذا اشترط المشتري ان يكون السعي في مال البائع فان فإذا قبل البائع فالواجب عليه الوفاء بهذا الشرط. وإذا اشترط الساعي ان يكون له نصيب اكبر من النصيب المعتمد المعروف - [00:01:20](#) وهو اثنان ونصف في المئة وقبل من اشترط عليه ذلك فالواجب عليهم ان يوفوا بالشروط لأن المتفق عليه ان الاصل في الحل والاباحة الا شرطا احل حراما او حرم حلالا. وخلاصة الفتوى انه لا بأس به ويجري به مجرى العرف - [00:01:40](#) والعادة المتكررة عند وجود شيء من الاختلاف. والله اعلم - [00:02:00](#)